أغلبية هذه المنشآت كان لدى كل منها أقل من ١٠ عمال. ولهذا ينبغي القول انها كانت ذات طبيعة مختلفة تماماً عما هو متعارف عليه الآن بالنسبة لطبيعة المنشآت الصناعية وواقعها.

هذا النمو البطيء والهش للتصنيع في الضفة الغربية حتى ١٩٦٧، يمكن أن يعزى إلى العوامل التالية:

١ ــ شعور معظم رجال الأعمال بوجود تمييز فاضح كسياسة ثابتة ضد التصنيع في الضفة الغربية. ولقد اتخذت سياسة التمييز أشكالاً متعددة بدءاً من رفض إعطاء التراخيص لاقامة صناعات جديدة، وانتهاء باكراه المنشآت الصناعية التي كانت قائمة في الضفة الغربية على الرحيل والانتقال إلى الضفة الشرقية. وترتب على هذه السياسات الظالمة أن الضفة الغربية التي كانت تضم ٤٠٪ من السكان، لم تساهم بأكثر من ٢٢٪ من الصناعة.

٢ ــ لقد عانت الضفة الغربية من حركة هجرة كثيفة سواء هجرة الرساميل أم هجرة اليد العاملة الفنية والمدربة منذ العام ١٩٥٠. إذ كان واضحاً تماماً لأصحاب الرساميل، وكذلك للعمال الأكفاء، أن مجال الكسب في الضفة الشرقية كان أرحب بكثير، حيث توافرت خطة حكومية معلنة لتأسيس وتشجيع قيام مجمع صناعي ضخم في شريط عمان ــ الزرقاء.

٣ ــ لقد كابد الأردن عموماً، والضفة الغربية خصوصاً، الكثير من الصعاب بسبب افتقاد المواد الخام اللازمة للصناعة. فلو غضضنا الطرف عن السياسات الحكومية التي كانت توجه البلاد نحو الزراعة، فالواقع أن المواد الخام المحلية المتوافرة ما كان لها أن تفيد سوى القليل من الصناعات. لكن هذا لا يعني بتاتاً أن جهوداً كافية قد بُذلت لاكتشاف كل الاحتمالات.

الصناعة في قطاع غزة قبل الاحتلال

تمتع قطاع غزة في السنوات الأخيرة من حكم الادارة المصرية بوضع اقتصادي مزدهر مستفيداً من تسهيلات معينة في القيود التي كانت مفروضة في مصر على التجارة الخارجية. ونتيجة لذلك غدا قطاع غزة مركزاً تجارياً وتسويقياً جاذباً للمصريين. كما ساعدت في دعم هذا الازدهار حركة الإنفاق المهمة نسبياً من جانب قوات الأمم المتحدة التي كانت متمركزة في القطاع.

وعلى الرغم من هذا الازدهار التجاري، بقيت الصناعة في قطاع غزة متخلفة تماماً وفي مستوى لا يتعدى الورش الصغيرة. أما الصناعات «الحقيقية» التي شهدها القطاع فاقتصرت على منشأتين لتعبئة قوارير المرطبات، ومنشأتين لتوضيب الحمضيات، ونحو ١٠